تجارية لحج تعلن عن مشاريع استثمارية أبرزها مصنع للحديد هو الأول في منطقة الشرق الأوسط

مئات المستثمرين السعوديين والخليجيين يبدون رغبتهم للاستثمار في محافظة لحج

■ فوجئ الاعلاميون وممثلو الصحافة الرسمية والأهلية والعربية والأجنبية في المؤتمر الصحفي الذي عقده الأخ حسين عبدالحافظ الوردي رئيس الغرفة التجارية والصناعية في محافظة لحج مؤخراً -والتي احتضنته مدينة الحوطة عاصمة المحافظة وموقع جناتي الحسيني الخضراء الغناء ومسقط رأس أمير الفن والطرب اللحجي اليمني الأمير أحمد فضل القمندان- بما استعرضه حسين عبدالحافظ الوردي من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية القادمة التي ستستوعبها المنطقة الصناعية في المحافظة وتسابق المستثمرون العرب والأجانب وعلى وجه الخصوص المستثمرين السعوديين الذين وصل عددهم حتى الآن الى المحافظة أكثر من ٦٠ مستثمراً زاروا مديريات المحافظة وشهدوا مقومات الاستثمار والمواقع والمميزات الاستثمارية في المنطقة الصناعية عن قرب والمتوقع أن تصل استثماراتها -بحسب اعلان الأخ سليمان الهبوب مدير مكتب الاستثمار في المحافظة الذي شارك في المؤتمر الصحفي- الى مائتي مليار ريال في حين بلغت قيمة الاستثمارات التي نُفذت حتى الآن وكرس معظمها للبنية التحتية الى أكثر من خمسين مليار ريال وفي مقدمتها مشاريع الكهرباء والمياه والاتصالات.

■ الحوطة-أحمد حسن عقربي:

■ لحج تجلب أنظار المستثمرين العرب

■ مشاريع استراتيجية تنتظرها المحافظة منها إقامة منطقة حرة ومصفاة للنفط

■ الوردي والنقيب يكشفان عن ثروات معدنية مطمورة في المحافظة!!

هل تصبح لحج حقاً محافظة الذهب الأبيض كما اشتهرت به في السابق

مقومات جاذبة

وأوضح مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج -وسط تجمع كبير من الصحفيين والمبدعين ورجال الفكر الاقتصادي والاستثماري وبحضور الأخ محسن علي النقيب وكيل محافظة لحج والدكتور عبدالعزيز الترب منسق الاتحاد الأوروبي في اليمن- بأن المحافظة استطاعت أن تجلب الأنظار الى ما تكتنزه من مقومات جاذبة للاستثمار وتوظيف المال وخلق فرص جديدة للأعمال باعتبار محافظة لحج موطناً غنياً يزخر بامتلاك العديد من الموارد والمعادن المختلفة التي تُشكل اسهاماً مهماً لقيام الصناعات العديدة والمتنوعة، والمواد التي تدخل في عمليات البناء المختلفة.. مشيراً الى أن المنطقة الصناعية في منطقة الرجاع أصبحت حقيقة في الواقع ودشنت بأكبر مصنع للحديد الذي يعد من أكبر المصانع في منطقة الشرق الأوسط ويمتلك محطة توليد للكهرباء ٣١ ميجا وات الى جانب مصنع للاسمنت والسيراميك والرخام والزجاج والطوب الحراري وغيرها من المصانع القائمة التي هي في طور التأسيس.

مؤكداً أن محافظة لحج تمتلك ٦٠٪ من التوليد الكهربائي للمنطقة الصناعية البالغ مساحتها ٢٠كم.

كما استعرض الوردي في المؤتمر الصحفي بناء المدن السكنية في مجالات الاستثمار العقاري وفي الزراعة وفي مقدمتها الاستثمار في مجال زراعة القطن طويل التيلة وقصير التيلة التي اشتهرت به محافظة لحج قبل حوالي ما يقارب السبعين عاماً حيث كان يطلق عليها ببلاد الذهب الأبيض، فضلاً عن الثروات السمكية والمجالات السياحية والصحية وجميعها جاذبة للاستثمار مشيراً في هذا الصدد الى أن عدد المستثمرين العرب ومن بينهم الخليجيون الذي يحبذون الاستثمار في المحافظة بلغوا حوالي مائة مستثمر.

ومضى يقول: إن اقامة المشاريع الاستثمارية الجديدة في المحافظة ستساهم في توفير فرص عمل جديدة لخرجات التعليم الجامعي والمهني والتخصصي وتشغيل العاطلين عن العمل وامتصاص البطالة وخلق الأسرة المنتجة في المجتمع من خلال انشاء المشاريع الصغيرة والاهتمام بالشباب ورعايتهم اقتصادياً وعلمياً وثقافياً وحل مشاكلهم من منظور اقتصادي وعلمي

ثروات هائلة

وكشف الوردي في المؤتمر الصحفي الذي عُقد في كبرى قاعات مكتب الثقافة بمحافظة لحج تحت شعار «تجاوباً مع توجيهات الأخ رئيس الجمهورية لدفع عمليات الاستثمار في برنامجه الانتخابي وتفعيل الخطوات العملية للتكاملات الاقتصادية» مع شعار الغرفة الدائم.. لا تنمية بدون ثقافة ولا ثقافة بدون إبداع ولا ابداع بدون عمل ولا عمل بدون مال ولا مال بدون جلب حقيقي.. كشف عن الثروات المعدنية والزراعية والحيوانية الهائلة التي تزخر بها المحافظة وفي مقدمتها الصخور وأحجار الزينة وغير ذلك من المواد الخام اللازمة للبناء مما يجعل بالإمكان تصدير كميات ضخمة منها الى بقية محافظات الجمهورية والدول المجاورة.. مشيراً الى أنه يجري الاعداد حالياً لمشروع السكة الحديدية وقد تم بالفعل التوقيع على دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الذي سيكون بمثابة شبكة وخط دولي يربط بلادنا بكل من المملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ولبنان وسلطنة عمان ويربط شمال البلاد وغربه مع جنوبها وشرقها.

معبراً في هذا الشأن اقتراح الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج بإنشاء ميناء بحري بمحافظة لحج لنقل وتصدير الفائض من ثروات زراعية وحيوانية ومعدنية وصخور وأحجار لمد خط سكة الحديد المزمع انشاؤه الى بقية محافظة بلادنا التي تمر بها.

كما كشف مدير عام الغرفة التجارية والصناعية بلحج أمام رجال الاعلام والصحاف مقومات جديدة ومتنوعة وملائمة للاستثمار مثل المعادن المهمة لصناعة الحديد وأحجار الزلط والكري والنيس لصناعة البلوك الى جانب المواد الاساسية لصناعة الطوب الحراري الأحمر وصناعة الزجاج الى جانب وجود أحواض مائية غنية بالمخزون المائي كحوض منطقة الغويش وهي محافظة تمتلك أراضي واسعة للزراعة وتربية الثروة الحيوانية كما تتوافر فيها العيون المائية الحارة والكبريتية التي يستفاد منها في علاج الكثير من الأمراض وصناعة الأدوية وفي مجال السياحة بالاضافة الى وجود المواقع الأثرية والسياحية الجذابة المهمة في مجال الاستثمار وتنمية الاقتصاد.

وأعاد حسين عبدالحافظ الوردي الى الأذهان أن الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة قد عملت على تصحيح الوضع الإداري والمالي وتقويم المسار التنظيمي والهيكلي للغرفة التجارية.. وتطرق الى قضية الجانب المعرفي ودوره في التنمية فلا تنمية بدون علم وثقافة مشيراً الى أهمية مشاركة دور القطاع الخاص في دعم مجال البحث العلمي وتفعيل كلية الزراعة في المحافظة لإجراء البحوث الزراعية وايجاد سياسة تسويقية بمعايير علمية تضمن جودة في الانتاج وتفتح المجال أمام منتجات بلادنا الى الأسواق الخارجية.

شراكة حقيقية

في حين أثنى الأخ محسن علي النقيب وكيل المحافظة رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام خلال المؤتمر الصحفي على جهود الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة التي تسير بخطى حثيثة وإيقاع موزون وبحالة متفردة محسوب لرجال المال والأعمال رئيس الغرفة التجارية حسين عبدالحافظ الوردي الذي ترجم عملياً الشراكة الحقيقية للقطاع الخاص مع الحكومة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. وأكد النقيب على أهمية الترويج لجذب الاستثمار والاستغلال الأمثل لمقومات الاستثمار وتحديدها، معبراً عن استعداد السلطة المحلية في المحافظة بوضع المقترحات التي تساعد على تبسيط وتسهيل الاجراءات أمام المستثمرين بصورة مراعية للتكاليف والوقت من خلال تطبيق قاعدة التعامل وفق النافذة الواحدة مع الاستثمار الوطني والأجنبي بالتنسيق مع السلطة المحلية والقطاع الخاص ممثل في الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة والجهات ذات العلاقة وبما يعزز العلاقة فيما بينهم.. مستعرضاً الانجازات الكبيرة التي شهدتها المحافظة والتي تهدف الى تغيير ملامح المحافظة نحو التطور والرفاه وتوفير فرص العمل.

من جانبه أعلن الأخ سليمان الهبوب رئيس مكتب الاستثمارفي محافظة لحج عن تصور قيادة المحافظة وهيئة الاستثمار بالمحافظة والغرفة التجارية بإقامة منطقة حرة في لحج والعمل جار لتنفيذه في إطار التكاملات الاقتصادية مع محافظة عدن حيث قال الهبوب: إنه متى ما أرادت قيادة محافظة عدن والمنطقة الحرة في عدن على اقامة مناطق تخزين للبضائع في إطار المنطقة الحرة فمحافظة لحج على استعداد أن تحتضن هذه المناطق في اطار المنطقة الحرة الواعدة في محافظة لحج، وكشف عن مقترح المحافظة بإقامة مصفاة نفط في المحافظة كون أطراف المحافظة تقع بين عدد من المنافذ البحرية الى جانب وجود أطول طريق وخط ساحلي استراتيجي دولي يستطيع من خلاله المستثمر السعودي والخليجي معاً الوصول مباشرة الى المحافظة عن طريق هذا الخط.

مشيراً الى أن المنطقة الصناعية هي أفضل منطقة صناعية بين عشر محافظات من محافظة الجمهورية.

أفضل محافظة للاستثمار

في حين أعلن الدكتور عبدالعزيز الترب منسق الاتحاد الأوروبي أن محافظة لحج هي أفضل محافظة واعدة للاستثمار لما تمتلكه من مميزات وثروات متنوعة وتفاعل متميز لقيادتي السلطة المحلية والغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة.. وعبر عن استحسانه للدعوة التي انطلقت من هذا المؤتمر الصحفي بالتكامل الاقتصادي للمحافظتين عدن ولحج وخصوصاً في اقامة منطقة حرة بمحافظة لحج كمنطقة لتخزين البضائع التابعة للمنطقة الحرة بعدن واصفاً هذا المقترح انه في خدمة انعاش اقتصاد المحافظتين.. وحث رجال الصحافة والاعلام على عكس الحقائق كما هي في الواقع عما يعمل من تطور في المحافظة وفي المناخ الاستثماري والتسهيلات والعمل بالنافذة الواحدة والترويج والتسويق، كون الصحافة هي المرآة العاكسة لكل من شأنه تغيير ملامح المحافظة واليمن عموماً نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وكان الصحفيون قد وجهوا عدداً من الأسئلة لقيادة الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة ومدير مكتب الاستثمار في المحافظة عن الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع وارتباطها بتوافر فرص العمل وتامين التسويق والمنافسة مع المنتوجات والصناعات الأجنبية الى جانب التسهيلات ومعالجة المعوقات التي تواجه المستثمرين.

بيئة آمنة خالية من العوائق وسهلة الوصول

برلمانيون عرب يطالبون في ندوة خاصة بتطبيق تشريعات المعاقين

□ صنعاء- توفيق الشرعبي

■ أغلب المشاركين أكدوا أنه وبالتدرج لتطبيق القوانين المتعلقة بالمعاقين سنصل إلى إيجاد شريحة قادرة على التفاعل مع قضايا العصر والانخراط الفعلي الفاعل في المجتمعات.. كما شددوا على ضرورة الترجمة الفعلية لتوصيات الندوة البرلمانية الثالثة حول الإعاقة والتي عقدت في صنعاء الأسبوع الماضي تحت عنوان «معاً من أجل بيئة آمنة للمعاقين خالية من العوائق وسهلة الوصول» والتي قُدمت فيها العديد من الأوراق من قبل عدد من المشاركين والتي تناولت آليات تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالمعاقين على أرض الواقع..

هذا وكان الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى أكد أن الندوة تشكل محطة متميزة لرحلة بدأت من عمان ومرت عبر بيروت، متمنياً ان تستمر حتى يحقق أعضاء المجالس والبرلمانات العربية والمنظمات الرسمية وغير الرسمية هدفهم النبيل المتمثل في العناية بذوي الاعاقة الكبيرة في عالمنا العربي.

مشيراً إلى ان الاعاقة بنسبها الكبيرة عالمياً ستظل أحد أهم التحديات الاجتماعية للدول، ونوّه رئيس مجلس الشورى إلى أنه لاسبيل للتصدي لهذه التحديات إلاّ من خلال اتخاذ الإجراءات الصارمة التي يجب ألا تتوقف عند حدود التشريعات بل يجب ان تنعكس إلى سلوك وممارسة على مستوى المجتمع وان تتعمق النظرة الايجابية إلى المعاق باعتباره جزءاً من كياننا الإنساني..

وأوضح ان بلادنا بقيادة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية شهدت خلال الفترة الماضية تطوراً مهماً في البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية الحاضنة للمعاقين أبرزها اقرار قانون بشأن رعاية وتأهيل المعاقين وإنشاء صندوق للمعاقين وإنشاء معاهد متخصصة لهم ودعم وتشجيع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة.

كما اشارت الشيخة حصة بنت خليفة آل ثاني- المقرر الخاص المعني بالاعاقة بالأمم المتحدة- إلى أن الديمقراطية وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان ليست شعاراً تزين به لافتات مؤتمراتنا أو مصطلحات نستخدمها في خطبنا وانما هي مبادئ راسخة وقيم متأصلة تتجاوز حدود المناسبات ومفردات الخطب والشعارات.. موضحة ان هذه الندوة التي يجتمع فيها المشرعون العرب مع خبراء منظمات الاعاقة العربية والاعلاميين للتباحث في موضوع تكافؤ الفرص للمعاقين فإن هذه الخطوة وان جاءت متأخرة بما يزيد عن عشر سنوات عن الخطوات التي اتخذتها اقاليم العالم، لكنها في نفس الوقت تحمل شيئاً من التقدير والثناء.

واكدت المقررة المعنية بالاعاقة في الأمم المتحدة انه لايمكن ان تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص والاقرار بحقوق الإنسان والإيمان بحق الفرد بالمشاركة وتمكينه من التفاعل وتوفير فرص العمل إلاّ بتحرير البيئة من العوائق والعقبات والعمل على رفعها وازالتها من أجل تيسير التفاعل وتقييم الواقع التشريعي والثقافي والبيئي كونها الاطر التي تولد الحقوق وتحدد المكلفين بتوفيرها..

كما اشارت إلى أن كرامة الإنسان ومكانته الرفيعة فكرة متأصلة في الثقافة الدينية العربية.. والعالم قد عمل على تجسيد هذه الكرامة من خلال اتفاقية دولية سيجتمع العديد من رؤساء العالم في مطلع الشهر القادم في مقر الأمم المتحدة لاقرارها والتي شملت حقوق الأشخاص ذوي الاعاقات في الحياة والسلامة والتعليم والعمل والحياة الشخصية والأهلية والقانونية.. واضافت انه بإقرار هذه الاتفاقية سيغلق العالم ملفاً آخر من ملفات المعاناة والتمييز التي طالت بعض فئاته لفترات طويلة.

وإذا كان الأشخاص المعاقون يشكلون حوالي ٦٠٠ مليون أي بنسبة ١٠٪ من سكان العالم بحسب التقارير الدولية وقد تصل هذه النسبة في البلدان النامية إلى ٧٠٪.. فإنه يتطلب- بحسب الدكتورة أمة الرزاق حمد وزير الشئون الاجتماعية والعمل- الالتزام القانوني بالتشريعات والقوانين المتعددة والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي وضعت من أجل المعاقين على المستوى العملي والتنفيذي وبما يخدم هذه الشريحة وييسر لها الاندماج الحقيقي في المجتمع.

من جهته قال السيد نور الدين بوسكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي أن الندوة ستحسس المسئولين والمواطنين بصفة عامة بوضع المعاقين كما ستعمل على تطوير التشريع وما سيتحقق على أرض الواقع تجاه المعاقين.. مؤكداً انه سيتم تنفيذ كثير من القرارات والتوصيات التي خرجت بها الندوة.

الجدير بالذكر ان الندوة البرلمانية الثالثة حول الاعاقة خرجت بإعلان صنعاء الذي دعا إلى اعتماد ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في مادتها التاسعة بعنوان «امكانية الوصول» مرجعية اساسية في فهم المقصود، بمصطلح التسهيلات في مجال الأشخاص ذوي الاعاقة، وتوقيع الدول العربية على الاتفاقية والتوعية بأهميتها وصولاً إلى تنفيذ نصوصها في مختلف المجالات.

كما طالب الإعلام بالعمل على ادخال ما تتطلبه التشريعات العربية من تعديلات تنسجم مع نصوص الاتفاقية بشكل عام وما نصت عليه في مجال التسهيلات على وجه الخصوص وتكوين لجان فرعية في البرلمانات العربية يناط بها متابعة دراسة التشريعات ومراجعتها واقتراح تعديلات عند الحاجة ومراقبة تنفيذ ما تضمنته في مجال حقوق الاشخاص من ذوي الاعاقة.. بالإضافة إلى اشراك منظمات المجتمع المدني في مجال الاعاقة والاشخاص من ذوي الاعاقة في مختلف مراحل صياغة التشريعات وتنفيذها بما في ذلك ما يتصل بمجالات البرمجة.. كما طالب اعلان صنعاء بمراجعة العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠٤-٢٠١٣م ووضع الخطط اللازمة لتنفيذ بنوده وتنفيذ مانصت عليه توصيات الندوتين البرلمانيتين السابقتين.